تقرير رسمي يتوقع زيادة مساهمة القطاع السمكي في الناتج المحلي

■ ،،كتب /عبدالله محمد

توقع تقرير رسمي زيادة معدلات نمو مساهمة القطاع السمكي في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القادمة نتيجة بدء العمل الفعلي في مشروع إعادة هيكلة القطاع السمكي ضمن مكونات مشروع الأسماك الخامس وتعزيز إدارة الموارد السمكية، وكذا تحسين البنية التحتية السمكية وجودة الأسماك بالإضافة إلى دعم مركز المعلومات السمكية بالأجهزة والمعدات والخبراء الاستشاريين، والاهتمام بتطوير الجمعيات التعاونية الزراعية.

وأشار تقرير تقييم الخطة الخمسية الثالثة إلى تناقص معدلات نمو الإنتاج السنوي للقطاع السمكي بمعدلات كبيرة عما هو مخطط خلال فترة سنوات الخطة، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل منها تطبيق آلية تحصيل الإيرادات بموجب قانون الصيد رقم ٢ لعام ٢٠٠٦م، مما أدى إلى الاقتصار على احتساب بعض الأنواع السمكية الاقتصادية، بالإضافة إلى استمرار ظاهرة تهريب الأسماك وبيعها خارج ساحات الحراج ومن ثم عدم احتساب كمياتها في جداول الإنتاج العام، وكذا تحفظ بعض الجمعيات السمكية على إرسال بيانات الأنواع السمكية ذات القيمة السمكية العالية مثل الشروخ والجمبري وبيعها مباشرة إلى التجار والمستثمرين بالإضافة إلى تعرض سواحل حضرموت الشرقية إلى موجات من الرياح

خلال فترات متتالية وتأثير التغيرات المناخية على مصائد الأسماك اليمنية التي لا زالت قيد الدراسة وتناقص نمو معدل قيمة الصادرات السمكية في بداية سنوات الخطة، لتصل إلى معدل سالب في العام ٢٠٠٧ م.

ولفت إلى تحفظ بعض الجمعيات السمكية من إرسال بيانات الأنواع السمكية ذات القيمة السمكية العالية مثل الشروخ والجمبري وبيعها مباشرة إلى التجار والمستثمرين إلى جانب افتقار عدد من مراكز الإنزال إلى إحصائيين أثناء البيع المباشر..

كما توقع التقرير أن تشهد السنوات القادمة بعض التحسن في قيمة الصادرات بما يؤهل هذا القطاع ليكون مصدراً إضافياً للدخل وللعوائد من العملات الأجنبية كما تناقصت معدلات نمو مساهمة قطاع الأسماك في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاث السنوات الأولى من خطة التنمية، ويعود ذلك التراجع الكبير في معدلات النمو لمساهمة القطاع السمكي إلى النمو الكبير لمساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة.

مدير عام منظمة العمل العربية يختتم زيارته لليمن

■ ،،صنعاء/سبأ

غادر صنعاء أمس مدير عام منظمة العمل العربية أحمد محمد لقمان بعد مشاركته في ورشة العمل الإقليمية الخاصة بتنقل القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي التي اختتمت أعمالها بصنعاء الأحد الماضي.

وأوضح لقمان لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن الورشة خرجت بعدة توصيات أهمها تشكيل لجنة بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لوضع سياسات وبرامج انتقال الأيدي العاملة وتجهيزها للعمل في دول الخليج وتطوير برامج وتدريب العمالة اليمنية من أجل الاستفادة منها داخليا وخارجيا.

وأشار إلى أن منظمتي العمل العربية والهجرة الدولية ستقومان بمساعدة اليمن في تهيئة البرامج والخطط لتتمكن الأجهزة المختصة من إدارة التنقل بشكل كفؤ كما ستقوم المنظمتان بتدريب العاملين ووضع الخطط لمساعدة العامل اليمني في رفع وتطوير كفاءته المهنية.

كان في الوداع وكيل أول وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عبده محمد الحكيمي.

وزير المياه والبيئة يفتتح مبنى فرع الهيئة العامة للموارد المائية بتعز

■ ،،تعز / سبأ

افتتح وزير المياه والبيئة المهندس عبدالرحمن فضل الارياني ومعه الأمين العام للمجلس المحلي بتعز محمد أحمد الحاج والسفير الهولندي لدى بلادنا بال كوما أمس مبنى فرع الهيئة العامة للموارد المائية بتعز وإب بتكلفة إجمالية بلغت ١٢٧مليون ريال كمنحة مقدمة من حكومة هولندا الصديقة.

واستمع الحاضرون من مدير عام فرع الهيئة بتعز وإب المهندس عبدالصمد محمد يحيى إلى شرح حول مكونات المشروع الذي يحتوي على دورين يضمان مختبرات مركزية ومكاتب وقاعات اجتماعات بالإضافة إلى مكاتب إدارية مختلفة وصالات.

من جانبه أكد رئيس الهيئة العامة للموارد المائية المهندس سالم حسن باشعيب أن افتتاح مشروع الهيئة بتعز وإب يأتي في غمرة احتفالات شعبنا اليمني بأعياده المجيدة سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وتتويجا لثمار التعاون والشراكة اليمنية الهولندية في قطاع المياه، مشيرا إلى أن هناك العديد من المشاريع الممولة من الحكومة الهولندية الجاري تنفيذها والإعداد لها منها مشروع مبنى الهيئة بأمانة العاصمة وفرع الهيئة بعدن.

وقد التقى وزير المياه والبيئة أمس بالمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بتعز بقيادة المؤسسة بحضور الأمين العام للمجلس المحلي بتعز محمد أحمد الحاج والسفير الهولندي .. حيث قدم مدير عام المؤسسة المهندس فؤاد الجابري شرحا عن مستوى الأداء في المؤسسة والوضع المائي في مدينة تعز خلال الفترة الماضية وما شهده من استقرار وتحسن بالإضافة إلى تطلعات المؤسسة لدعم قطاع المياه من المساعدات الهولندية.

وقد حث وزير المياه والبيئة قيادة المؤسسة المحلية للمياه بتعز بمضاعفة الجهد والاستمرار في الجهود الرامية إلى تحسين وضع المياه في تعز وتطبيق مبدأي الثواب والعقاب على جميع كادر المؤسسة.

تأهيل ١٢٠ متدرباً بمجال تحسين إنتاجية الثروة الحيوانية بالضالع

■ ،،ذمار / سبأ

نفذ مشروع إدارة موارد المجتمع بمحافظة الضالع بالتعاون مع المركز الوطني للتدريب الزراعي بذمار التابع للهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي دورة تدريبية في مجال تحسين إنتاجية ورعاية الثروة الحيوانية بمشاركة ١٢٠ مشاركا ومشاركة من المرشدين القرويين من أعضاء المجتمعات التنموية من كافة مديريات محافظة الضالع.

وأشار مدير مشروع إدارة موارد المجتمع بمحافظة الضالع المهندس عبدالله سالم الدقيل لوكالة الأنباء اليمنية "سبأ" أن الدورة التي استمرت ١٢ يوما هدفت إلى تنمية وتطوير قدرات المرشدين القرويين من أعضاء الجمعيات التنموية وأكسبتهم المعارف والمهارات اللازمة لتحسين إنتاجية ورعاية الحيوانات، كالأبقار والأغنام والماعز ورعايتها وانتخاب وتسمين الحيوانات والأنظمة الغذائية ومعالجة المشاكل الأولية في الثروة الحيوانية والتعرف على أهم الأمراض الرئيسية المنتشرة بين الحيوانات، وبما يسهم في زيادة الدخل ورفع المستوى الاقتصادي والمعيشي للأسرة الريفية في كافة مناطق تدخل المشروع.

دراسة تدعو إلى تنمية الموارد المتاحة وتوسيع الهياكل الإيرادية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني

■ ،،كتب/محمد راجح

دعت دراسة حديثة إلى تنمية الموارد المتاحة وتوسيع الهياكل الإيرادية واستغلال القطاعات الواعدة لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وأكدت الدراسة أن هناك ضرورة لاتخاذ العديد من الإجراءات المحفزة للنمو والداعمة لاستقرار الاقتصاد الوطني والعمل على إيجاد آلية للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتقوية الأطر الإيرادية المعززة للنمو الاقتصادي.

وطبقاً للدراسة فإن هناك أهمية للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية حتى لا يكون لعجز الموازنة أثر سلبي على تغير حجم الائتمان المحلي المصّر عن السياسة النقدية، والتي عن طريقها يظهر التوسع في عملية التنمية وزيادة الاستثمارات في كافة المجالات.

وترى الدراسة حاجة الاقتصاد الوطني إلى تحقيق تنفيذ العديد من الخطط والبرامج التي تعطي دفعة قوية للنمو الاقتصادي وتنمية الموارد المحلية وضمان الاستفادة من الموارد المتاحة ومعالجة الاختلالات السعرية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

وتشدد الدراسة على ضرورة تنمية الموارد البشرية والتركيز على التعليم الفني والمهني والعمل على تغطية فجوة الطلب المتعلق بالسلع الأساسية التي يتم استيرادها، وكذا ضرورة الاتجاه لتطوير القاعدة الضريبية بهدف زيادة الإيرادات المحلية وتوجيه جزء منها لتطوير الإنتاج في كافة المجالات، خصوصاً الزراعية والصناعية.

كما تحرص الدراسة على التركيز على جعل معامل الاستقرار النقدي في حالة ترابط متوازنة ومستقرة بهدف جعل نمو العرض النقدي يتساوى مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى ضرورة العمل على تنفيذ خطة إصلاحات هيكلية في السياسات التسويقية لإيجاد قاعدة معلوماتية متكاملة عن الأسواق المحلية والخارجية لتعزيز قدرات المنتجات الوطنية بالوصول إليها بسهولة وكفاءة.

مناقشة سير أداء المكاتب التنفيذية بمحافظة ريمة

■ ،،ريمة/سبأ

ناقشت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي لمحافظة ريمة في اجتماعها أمس برئاسة المحافظ علي سالم الخظمي سير الأداء في المكاتب التنفيذية بالمحافظة.

وأكدت الهيئة أهمية مضاعفة الجهود لتحسين وتطوير مستوى الأداء في الأجهزة التنفيذية، ومحاسبة مدراء عموم المكاتب التنفيذية المقصرين في أداء واجباتهم وفقا للقانون في إطار عملية الإصلاحات الإدارية في مختلف المرافق.

وأشار الاجتماع إلى ضرورة تعزيز الشفافية ومحاسبة المتهاونين في أداء واجباتهم وفقا للقانون، وتحسين الأداء وتطوير العمل الإداري وتعزيز نظام الحكم المحلي والانضباط في جميع إجراءات العمل وتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بنظام الوظيفة العامة.

وشددت الهيئة على أهمية تنفيذ اللوائح والهياكل الإدارية، وبما يخدم أهداف السلطة المحلية في خدمة المجتمعات المحلية تنمويا وإداريا واقتصاديا ووضع آليات فنية وتطويرية في خدمة أهداف الإدارة الحديثة والارتقاء بالمخرجات للأجهزة الحكومية والسلطة المحلية، وبما يضمن الأداء المتميز.

وكيل وزارة الأشغال يحث على سرعة تنفيذ توصيات اللجنة الاشرافية على مشاريع طرقات ساحل حضرموت

■ ،،المكلا/ مجدي بازياد

شدد وكيل وزارة الأشغال العامة والطرق المدير التنفيذي لصندوق الاعمار بمحافظتي حضرموت والمهرة المهندس عبدالله محمد متعافي على ضرورة التنفيذ الفعلي لتوصيات اللجنة الفنية الإشرافية لمشاريع قطاع الطرق التي تم تشكيلها من قبل الإدارة التنفيذية للصندوق والتي يقع على عاتقها إعداد الدراسات والتصاميم للبدء في تلك المشاريع بحسب نطاقها الجغرافي.

جاء ذلك لدى ترؤسه أمس اجتماع اللجنة الفنية الإشرافية لمشاريع الطرقات بساحل حضرموت أكد المهندس عبدالله متعافي على ضرورة التسريع من إنجاز المهام الموكلة للجنة الفنية المشكلة والبدء بالتنفيذ الميداني لتوصيات الاجتماعات السابقة في القريب العاجل بعد إتمام إجراءات التدقيق وبحسب النظم الفنية والقانونية المعمول بها مشيرا إلى أن الصندوق تولى هذه المهمة مؤخرا انطلاقا من حرصه على استكمال الإعمار لبقية القطاعات المتضررة والتي لم تكن ضمن مهام الصندوق ومنها قطاع الطرق الذي كانت تختص بتمويله وتنفيذه جهات حكومية ودولية فنية داعمة.

بدوره استعرض المهندس مبارك محمد متعافي المدير العام لمكتب وزارة الأشغال العامة والطرق بحضرموت رئيس اللجنة المهام المنفذة وقيد التنفيذ من المرحلة الأولى والتي تشمل دراسة وإقرار التصاميم الهندسية للأعمال الإنشائية المزمع تنفيذها في مجال إعادة تأهيل وإعمار الشوارع الداخلية لمدينة المكلا وإصلاح الجسور وخطوط الطرقات المتضررة من كارثة الأمطار والسيول أواخر العام ٢٠٠٨م وبحسب النطاق الجغرافي المحدد لها في هذه المرحلة فضلا عن المتابعة والإشراف الميداني لتلك الأعمال.

حضر الاجتماع عضوا اللجنة المهندس شيخ الكاف نائب المدير العام لمكتب الأشغال العامة والطرق بالمحافظة ولطفي عبدالرحمن البعسي القائم بأعمال مدير صندوق الاعمار فرع المكلا وعدد من المهندسين.

تراجع التجارة الخارجية بنسبة ٢٥٪ في عام ٢٠٠٩م

■ ،،كتب/ علي البشيري

كشف التقرير الاقتصادي عن تراجع حجم التجارة الخارجية بنسبة ٢٥٪ عام ٢٠٠٩م مقارنة مع ارتفاع بنسبة ٢٦٪ عام ٢٠٠٨م.

وارجع التقرير الصادر عن وزارة التخطيط تراجع التجارة الخارجية إلى الأزمة المالية العالمية والتي أثرت سلباً على الاقتصاد اليمني مشيراً إلى أن التطورات الاقتصادية الدولية التي صاحب الأزمة المالية انعكست على القطاعات المحلية الاكثر ارتباطاً بالعالم الخارجي.

وبين التقرير أن آثار الأزمة انتقلت عبر ثلاث قنوات رئيسة تمثلت في انخفاض اسعار النفط العالمية والذي ترتب عليه انخفاض حصة الحكومة من قيمة الصادرات النفطية وتحقيق عجز في ميزان المدفوعات فضلاً عن تراجع التجارة الخارجية وانخفاض الايرادات العامة للدولة.

ولفت التقرير إلى التأثيرات التي امتدت إلى الاستثمارات المباشرة وانتقالات الافراد وتراجع العائدات السياحية منوهاً بأن الحكومة اتخذت جملة من الاجراءات الهادفة إلى احتواء الآثار السلبية للأزمة المالية.

تحصين أكثر من ٣٠ ألف رأس من الماعز والأغنام ضد طاعون المجترات الصغيرة بالحديدة

■ ،، الحديدة/سبأ

حصنت وزارة الزراعة والري ممثلة بالإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري ومكتب الخدمات البيطرية بالحديدة أكثر من ٣٠ ألف رأس من الماعز والاغنام ضد مرضي طاعون المجترات الصغيرة وجدري الاغنام والماعز.

وأوضح مدير مكتب الخدمات البيطرية بالحديدة الدكتور فاضل عبدالله العامري لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن الحملة التي تنفذها الإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري ومكتب الخدمات البيطرية بالحديدة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية تهدف إلى تحصين الماعز والاغنام في عدد من مديريات المحافظة.

مبينا أن الحملة التي بدأت منذ منتصف نوفمبر الجاري ولمدة ٣٠ يوما تستهدف تحصين نحو ١٣٠ ألف رأس من الماعز والاغنام ضد طاعون المجترات الصغيرة وجدري الاغنام والماعز في المحافظة إضافة إلى مكافحة ذبابة الدودة الحلزونية في المناطق المصابة في مديريات المحافظة.

وأشار الدكتور العامري إلى أهمية الحملة كونها تركز على تحصين الماعز والاغنام ضد طاعون المجترات الصغيرة وجدري الاغنام والماعز وبما يسهم في حماية قطاع واسع من الثروة الحيوانية في المحافظة باعتبارها سلة الغذاء لليمن.

وأفاد بأن الحملة تتضمن توزيع بروشورات توعوية وإرشادية للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية حول كيفية حماية حيواناتهم ووقايتها من مرض ذبابة الدودة الحلزونية وكيفية التعامل مع الحيوانات المصابة ومعالجتها.

لافتا إلى أن الحملة استهدفت في مرحلتها الأولى ثلاث مديريات في المحافظة: الحجيلة وجبل رأس وبرع، حيث تمكنت فرق التحصين البيطرية من تحصين أكثر من ٣٠ ألف رأس ماعز وأغنام في ٦٨ قرية من قرى المديريات الثلاث حتى الآن.

وأشاد العامري بدعم الصندوق الاجتماعي للتنمية ومساندته لجهود وزارة الزراعة والري في تنفيذ مثل هذه الحملات البيطرية التي تسهم في حماية وتنمية الثروة الحيوانية في المحافظة وتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية للمزارعين في تلك المناطق الريفية كونهم يعتمدون بشكل رئيسي على الثروة الحيوانية في توفير احتياجاتهم المعيشية.

وتمثل الثروة الحيوانية احد أهم روافد التنمية الاقتصادية في اليمن المعول عليها في التخفيف من الفقر لا سيما وأنها تعد مصدر دخل رئيسي لنحو ٧٥٪ من الأسر الريفية.

كما تعتمد نسبة كبيرة من الأسر الزراعية الريفية ذات الغالبية السكانية بشكل كبير على هذه الثروة في توفير احتياجاتها سواء من خلال أجور الرعي أو بيع الحيوانات ومنتجاتها من لحوم وألبان وبيض.. ويسهم قطاع الثروة الحيوانية بما يقارب من ٢٠٪ من الناتج المحلي الزراعي.